

حرام... لبنان؟

إلى العنقوان الباقي في عيني سهيل إدريس

سماح إدريس*

أُكْتُب هذه السطور والعدوان الإسرائيلي على لبنان يَدْخُل يومه السابع، بعد أسْرِ المقاومة الإسلامية جنديين إسرائيليين وقتلها سبعة آخرين.

أُقَلِّب محطات التلفزة، وصفحات الجرائد، وأقول: حرام يا لبنان. لكنني لا أقول ذلك لأنني متأسفٌ على رؤية لبنان «عالقاً في حرب لا دخلَ له بها»، حربٍ من «تخطيط المحور السوري - الإيراني» على ما تزعم جماعة ١٤ شباط ودعاةً تحييد لبنان عن الصراع العربي - الإسرائيلي أو ربط انخراطه بانخراط الدول العربية الأخرى! ولا أقوله لأنني مشككٌ في نجاح المقاومة اللبنانية في تحقيق الهدف المعلن من عمليتها - ألا وهو تحرير الأسرى اللبنانيين، وربما العرب، من السجون الإسرائيلية. ولا أقوله، أخيراً، لأنني متحسّرٌ (وأنا متحسّرٌ ودامي القلب فعلاً) على المطارات والجسور والمرافئ وكافة البنى التحتية المهدمّة - وبعضها دَفَعْنَا ثَمَنَ إعادة بنائه منذ بداية التسعينيات أموالاً طائلةً من جيوبنا، وسيدفع أولادنا وأحفادنا أموالاً طائلةً أخرى لعشرات الأعوام القادمة.

نعم، حرامٌ يا لبنان. ولكن...

حرامٌ على لبنان أن يبتلى بسلطةٍ لم تستفد من إنجاز التحرير الهائل عام ٢٠٠٠ لكي تحصن الجنوب والمناطق اللبنانية الأخرى ضدّ الاعتداءات القادمة (وكان يُمكن أيّ مُطَّعٍ على عدوانية إسرائيل وأطماعها أن يعرف أنّ تلك الاعتداءات قادمةٌ فعلاً): فلا تبني الملاجئ، وتُهْمَل تزييت الطرُق، وتتراخي في تشييد عناصر صمود الناس (من مدارس وجامعات ومستشفيات...)، رغم ملايين الدولارات التي تلقتّها السلطات اللبنانية المتعاقبة و«مجلس جنوبها» من الأنظمة العربية إثر كلِّ عدوانٍ إسرائيلي.

حرامٌ على لبنان أن يبرزاً بسلطةٍ لم تؤمّن لشعبها سُبُل الدِّفاع (المسلّح) عن نفسه، مع أنّ أكثر حكوماته (ولاسيّما الحكومة الأخيرة) صديقةٌ لراعيّتي «ثورة الأرز» (الولايات المتحدة وفرنسا) اللتين تسلّحان

* - رئيس تحرير مجلة الآداب، بيروت.

إسرائيل بما تشاء وما تشتهي من أسلحة الدمار الشامل والفتاك . ولا غرابة في ذلك ما دامت كافة السلطات اللبنانية ، منذ عقود ، تؤمن بأن قوة لبنان في ضعفه .

وحرام على لبنان أن تحكمه - في هذه الأيام تحديداً - حكومة تعلن أنها « لا تتبنى » أسر جنديين إسرائيليين بهدف تحرير أسرى لبنانيين ، فتترك المقاومة مكشوفة رسمياً أمام أنظار المجتمع الدولي (المعادي) بل وتغطي العدوان الإسرائيلي في حقيقة الأمر . وحرام على لبنان أن يصاب برئيس حكومة يهاجم العدوان الإسرائيلي لكونه « غير متكافئ » مع عملية الأسر (أكان سيؤيده لو كان متكافئاً ، علماً بأن إسرائيل هي التي سببت تلك العملية بل وكل أعمال المقاومة اللبنانية الماضية والحالية . . . واللاحقة ؟) .

وحرام على لبنان ألا يحظى بسلطة لا تكف عن مطالبة « المجتمع الدولي » (الذي تتغنى به دوماً) بأن يضغط على إسرائيل لدفع التعويضات المترتبة على اعتداءاتها المتكررة منذ أكثر من أربعة عقود . والغريب أن نسمع أركاناً أساسيين في حكوماتنا منذ سنوات يمتدحون شطارة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، ولكنهم يتناسون (أو هم يجهلون على الأرجح) أن ذلك اللوبي نجح حتى الآن في أن يبتز ٢٥ ، ١ مليار دولار من سويسرا وحدها حتى سنة ١٩٩٨ و ٦٠ مليار دولار من ألمانيا حتى عام ٢٠٠٠ ، هي «تعويضات» أصراً ذلك اللوبي على أن تدفعها أوروبا بسبب موقفيها «المعادي لليهود» قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها .^(١)

وحرام على لبنان أن «يتمتع» بطبقة من السياسيين والاستراتيجيين الذين صرّعونا بمنطقي «سوء التوقيت» و«تقديم الذريعة للعدو» في الأيام الأخيرة خاصة . فقد كان هم أكثر سياسي جماعة ١٤ شباط والإعلاميين التابعين لهم أن يركّزوا على سوء توقيت عملية المقاومة الإسلامية (وكأنهم كانوا سيصفقون لها ويهللون لو تمت في يوم آخر علماً أنهم لم يقترحوا أي توقيت بديل) . كما ركّزوا على أن العملية قدمت ذريعة لإسرائيل لكي تشن عدوانها ، فتجاهلوا التاريخ الذي تشير كل أحداثه إلى أن العدو الإسرائيلي لم يفتش يوماً عن ذرائع لمواصلة توسّعه واحتلاله والاقتصاص من كل مقاوم عربي في الوقت الذي يراه الشباب والموساد ملائماً حتى لو كانت العمليات ضد إسرائيل متوقفة . علاوة على ذلك ، فإن ذلك المنطق لا يؤدي بالعرب إلا إلى الخنوع والاستكانة بحجة «الواقعية» و«العين التي لا تقاوم المخز» (مع أنها قاومتها فعلاً وانتصرت عليه في ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٠) .

وحرام على لبنان وسائله الإعلامية الأبرز التي تحوّلت إلى ساعي بريد للسفارتين الأميركية والفرنسية وهما تطالبان مواطنيهما بمغادرة لبنان . . . تسهياً على الأرجح للاعتداءات الإسرائيلية القادمة على بيروت

١ - راجع : نورمن فنكلستين، صناعة الهولوكوست ، ترجمة : سماح إدريس (بيروت : دار الآداب ٢٠٠١) ، ص ٩٠ و ١٠٨ .

بشكلٍ خاصّ، وهي اعتداءاتٌ تتمّ تحديداً بسببِ الأسلحة الأميركية والدعم السياسي الأميركي - الفرنسي .
وحرامٌ على لبنان ألاّ يُنتجَ تلفزيونٌ غنيٌّ مثلُ تلفزيون المستقبل أيّ «كليب» داعمٍ لصوصد اللبنانيين، في حين
أنّه سبق أن أنتجَ عشرات الأغاني والكليبات (معظمها تافه) خلال أسابيع فقط من مقتل الرئيس الحريري .
فهل عشرات الشهداء (بلغ عددهم ٢٢٠ شهيداً مع كتابة هذه السطور) أقلُّ قيمةً من الرئيس الحريري ؟

وحرامٌ على لبنان طبقةٌ يساريّيه المزيّفين (وبشكلٍ محدّد: «اليسار الديموقراطي») الذين لا همّ لهم إلاّ
التشكيك في كلّ ما ينبضُ بالكرامة، والتفتيشُ عن كلّ ما يدينُ النّظامَ السوريَّ والنّظامَ الإيرانيَّ وحزبَ
اللّه (بعد «حماس» و«الجهاد الإسلامي» والجهة الشعبية - القيادة العامّة) حتى لو كانت الحصيلةُ النهائيّةُ
للعملية البطولية إمكانيّة الإفراج عن أبطالٍ دَفَعُوا حريّتهم عشرات السنين ثمناً لحريّتنا وتحرُّرِ وطننا . بل
وصَلَ الأمرُ ببعضِ ناشطي ذلك «اليسار الحريري» أن ادّعى أن حسن نصر الله هو الذي دَمَّرَ الاقتصاد
اللبناني بعمليّته الأخيرة، متناسياً سياسات الرئيس الحريري التي أغرقت البلاد بالدين والهدر والفساد
(بالتعاون مع أفراد الطبقة الحاكمة الآخرين وشخصيات بارزة في النظام السوري) .

وهذا لا يعني - بالمناسبة - أن الأطراف المذكورة أعلاه معصومةٌ من الخطأ، ولاسيّما النّظام السوري الذي
يقزّزنا بعضُ «استراتيجيّه» المثقفين (أمثال د. عماد فوزي الشعبي) حين يَكِيلون المدائح للمقاومة اللبنانية
«ويدعمون صمودها» من دون أن يتساءلوا - ولو لحظةً عن سبب غياب المقاومة (الرسميّة) السورية في
الجولان مثلاً. وهذا موقفٌ لعلّه أن يكون الوجه الآخر لموقف النائب اللبناني إلياس عطا الله الذي شجّب
موقف النّظام المذكور من تغييب المقاومة في الجولان لكنّه شجّب أيضاً عملية حزب الله الأخيرة بل والمقاومة
المسلّحة لاسترجاع شبعاء والأسرى . فهل يريدنا الرفيق عطا الله أن نقتدي بـ «واقعية» النّظام السوري في
عدم المقاومة، مع أنّه يشجّب كلَّ تصرّفاتهِ الأخرى؟ كما أن إدانتنا للسلطة اللبنانية واليمين اللبناني
واليسار المزيّف «الديكوراتي» في لبنان لا يعني السكوت عن المنطق الأعوج الذي يسلكه النّظام الإيراني إذ
يقاوم الإمبريالية الأميركيّة عبر حلفائه في لبنان، غير أنّه «يتعاون» معها بطريقةٍ غير مباشرة في العراق .

ومع ذلك يبقى مخجلاً جداً أن تدين جماعة ١٤ شباط ومثقفوها وإعلاميّيها تحالف المقاومة الإسلامية في
لبنان مع سوريا وإيران، وكأنّه يُمكن لجمّ العدوان الأميركي - الإسرائيلي (أو إلحاق بعض الأذى به في الحدِّ
الأدنى) من دون تحالفاتٍ محلّية وإقليميةٍ تبنّيها المقاومة المذكورة . بل كان يُنتظر من جماعة ١٤ شباط لو
كان يهّمها فعلاً صمود لبنان وكرامته وسلامته أراضيّه أن تناشد السلطة اللبنانية (التي تشكّل أكثرّيّتها)
طلّب الدعم المسلّح من إيران وسورية، بصرف النظر عن موقفها (المزعوم) المغاير للحكم الديني أو الحزبي
الواحد . أم أنّ أصحاب «السيادة والحريّة والاستقلال» يعتقدون أنّه يُمكن مواجهة العدوان الأميركي -

الإسرائيلي بجبهة عريضة مكونة من التبولة والكبة النيّة والعرق البلدي، تواكبها الدبكة وقصائد سعيد عقل «اللبنينية» وعقيدة اليمين النابذة لـ «حروب الآخرين على أرضنا» (والمقصود، أساساً، سوريا وإيران والفلسطينيون)، وترفف فوقها رموز التعايش من صلبان وأهلة؟



ولنا أن نسأل من يتباكون على «لبنان» ولا هدف لهم إلا إدانة حزب الله وكل من يرفع صوته ضد إسرائيل والولايات المتحدة:

١) أئمة وسيلة أخرى غير أسرى الجنود الإسرائيليين لاسترجاع سمير ويحيى ونسيم وأحمد... كي لا نقول (وينبغي أن نقول ما دمننا نزعماً أننا قوميون عربّ ويساريون) آلاف الأسرى الفلسطينيين والعرب والأمميين الآخرين؟ نعم، ثمّة وسيلة أخرى، هي أن يعلن الأسرى التوبة ويتعهدوا بأن يصبحوا أوادم «ومتعاونين». وربما هناك وسيلة ثانية لفك أسرهم: أن تتعهد قيادة المقاومة الإسلامية بنبذ وشجب العمل المسلح (renounce & denounce) اقتداءً بنموذج أو سلو الباهر، ومن ثمّ تلجأ الدولة اللبنانية إلى مجلس الأمن المفدّى للمطالبة بتحرير الأسرى (وتحرير الأرض، ووقف نهب المياه اللبنانية، والحصول على خرائط الألغام الإسرائيلية، واسترجاع جثامين الشهداء، ودفع التعويضات، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان...) - وهو ما لا نشكّ في أن تنجح تلك الدولة في تحقيقه، ولكن ربّما بعد تنفيذ القرار ١٩٤ وعشرات القرارات الدولية الأخرى! وقد تكون ثمّة وسيلة ثالثة لاسترداد أسرارنا: أن يذهب السيد حسن نصر الله إلى أقرب مأمور نفوس فيغيّر اسمه وهويته ليصبح: المستر حسن كرزاي، أو العقيد حسن حد، أو العقيد حسن الرجوب.

٢) أئمة وسيلة أخرى، غير العمل المسلح، لردع إسرائيل ولو قليلاً (كي لا نقول - والعياذ بالله - لبناء «توازنٍ رعب» بين المقاومة والعدو) قبل أن تفكر إسرائيل في الإقدام على سياحة جديدة في أرضنا ومياهنا وأجوائنا، وعلى تهجير جديد ومجازر جديدة في الحولة وكفر كلا والمنصوري وقانا... ومروحين؟

أشعرُ بأنني سأكون «بائخاً» (ومضجراً) جداً إذ أضطرُّ إلى تذكير «ليبراليي آخر زمن» بأن التاريخ (العربي على الأقل) لم يشهد انتصارات فعلية إلا وكان الدم والأسر والتعذيب والاستشهاد ثمناً لها. حتى النضال اللاعنفي (في جنوب أفريقيا زمن الأبارتهايد، والهند زمن غاندي، وفلسطين زمن الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧) - من إضرابات، ومقاطعة لبضائع العدو وداعميه، ومطالبة بسحب الاستثمارات... - حتى ذلك النضال اللاعنفي لم يسلم من الدماء. ولا أعتقد أصلاً أن من يرفضون المقاومة اللبنانية المسلحة يدعون مثلاً إلى مقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل، ككوكاكولا واستيه لودر وكاتربيلر ونستله. بل إن أقطاباً من

نظام الرئيس الحريري السابق (كالمشهد باسل فليحان ، زميلي في جامعة كولومبيا بين منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات) غَضُوا النَّظَرَ عن شكاوى ضدَّ استيه لودر التي يرأسها رون لودر، رئيسُ «الصندوق القومي اليهودي» (المسؤول عن دعم إسكان المهاجرين اليهود في فلسطين) ؛ كما أنَّ السيدة نازك الحريري (زوجة الرئيس المذكور) هي التي افتتحت في الوسط التجاري قبل أعوام متجراً ضخماً (هو «أيشتي») لبيع منتجات استيه لودر، رغم التظاهرات التي جرت أمام ذلك المتجر !

وأشعرُ بأنني سأكون مفرطاً في البياخة . إذ أضطرُّ إلى تذكير أولئك الذين يدينون عملية حزب الله (والعمل المسلح ككله) لصالح اللجوء إلى «المجتمع الدولي» و«القرارات الدولية» بأن المجتمع المذكور (أي أميركا وأوروبا الغربية في الأساس) ضَرَبَ عرض الحائط بكل القرارات الدولية ضدَّ إسرائيل . بل إنه اتخذ مؤخراً قراراً بتجويد شعب فلسطين بأكمله بعد أن انتخب هذا الشعب - وبكل ديموقراطية - نهج المقاومة والعمل الفدائي المسلح ضدَّ الاحتلال .

فإذا لم تبق وسيلة لاسترداد الأسرى إلا أسر جنود أعداء (وهو تكتيك أثبت نجاحه حين مارسه حزب الله و«القيادة العامة» وفصائل فلسطينية أخرى من قبل) ، فلماذا إدانتها؟ ولماذا حصر ممارستها داخل الأراضي اللبنانية (لا على بُعد أشبار منها فحسب) ما دامت إسرائيل نفسها اعتقلت مئات الأسرى اللبنانيين من خارج «حدودها» أي فلسطين المحتلة؟ الطريف أن بعض السياسيين اللبنانيين وتابعيهم الإعلاميين (ولاسيما في تلفزيون المستقبل وتلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال) حين يُحرجون من قبل خصومهم يزعمون أنهم ليسوا ضدَّ عملية حزب الله في ذاتها، ولا ضدَّ المقاومة المسلحة في جوهرها، وإنما هم ضدَّ أن يتم أي عمل مسلح «من دون إجماع وطني» .

ولكن، أيُّ إجماع وطني يا سادة؟

المقاومة، يا إخوان، لا تحتاج إلى إجماع وطني ولا إلى وحدة وطنية. هذه كذبة كبرى لا تدعمها شواهد التاريخ في ما نعلم. فالمقاومة الفرنسية مثلاً (وجماعة ١٤ شباط متيّمون بفرنسا، وبحضارتها، وبجناك شيراك تحديداً) لم تكن أكثرية أبداً، ولم تحظ بإجماع عند انطلاقها. وفي هذا الصدد تقول الباحثة إليزابيث طومپسون^(١) إن ثلث موظفي إدارة فيشي في لبنان رفضوا أن يخدموا الجنرال الفرنسي المتمرد شارل دوغول وعادوا إلى فرنسا ليخدموا إدارة بيتان، المتعامل مع هتلر. وتُضيف طومپسون أن كل القوات العسكرية الفرنسية آنذاك، باستثناء ثلاثة آلاف جندي فرنسي فقط، تخلت عن دوغول.

Elizabeth Thompson, *Colonial Citizens* (New York: Columbia University Press, 2000), p. 196. - ١

ولم نذهب بعيداً؟ ألم تبدأ المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ بحفنة من المناضلين المفعمين بقيم الكرامة والإباء، تصدوا للعدو في الحمراء والكونكوردي وعائشة بكار وغيرها من أحياء بيروت؟ ألم يكن نظام الرئيس أمين الجميل يلاحقهم، ويعتقلهم، ويقتلهم، بالنيابة عن الجيش الإسرائيلي؟ ألم يكن أكثر الناس خائفين بعد أن كسر العدو شوكة منظمة التحرير الفلسطينية، فراحوا يرمون بأسلحتهم في المزابل خوفاً من «افتصاح» أمرهم؟ لكن، مع الأيام، تحولت تلك الحفنة إلى تيار أكبر حرر بيروت وأقساماً أساسية من لبنان (جبلًا وجنوبًا وإقليمًا...)، غير أنه ظل مع ذلك بعيداً بالتأكيد عن أن يحظى بأي «إجماع وطني» لبناني (رسمي أو شعبي أو حزبي) برغم شموله أفراداً من طوائف متعددة بسبب طابعه العلماني والقومي واليساري. ثم انتقلت الدقة (لأسباب لا مجال لشرحها هنا) إلى حزب الله الذي حرر معظم ما تبقى من أرض لبنان المحتلة، ولكنه لم يحظ هو الآخر بأي إجماع وطني (لا رسمي ولا حزبي) برغم تحوله إلى موجة شعبية هادرة ظلت محصورة أساساً في أتباع مذهب معين. فلماذا يراد الآن من المقاومة أن تستجدي «إجماعاً» على حقها الوطني والشرعي والقانوني؟

وممن؟

من «قوات لبنانية» تعاملت مع العدو الإسرائيلي سنوات طويلة بحجة حماية المسيحيين؟

أم من أحزاب ملتبسة، طائفية - اشتراكية (!)، تغاضت قيادتها عن وجود الاحتلال الإسرائيلي في مناطقها، بل ونسقت معه أحياناً (على ما يذكر مقال بديع لفارس أبي صعب نُشر قبل شهر أو أكثر في جريدة الديار)؟

أم من «نواب» ما كان بعضهم لينال مئة صوت فقط في الانتخابات النيابية الأخيرة لولا أموال الشيخ سعد الحريري وتعاطف الناس آنذاك - في لحظة تاريخية وعاطفية تم انتهازها بـ «شطارة» - مع عائلة الرئيس الراحل رفيق الحريري عقب جريمة اغتياله؟

أم من «نواب» آخرين أقرُّوا بأنهم اضطروا إلى التمديد للرئيس إميل لحود ولاية ثانية لأنهم خافوا بطش النظام السوري لو فعلوا العكس؟ أيمن أن يمثل من خانوا، لجبنهم، ثقة شعبهم بهم، إجماعاً وطنياً؟!

لقد تصرف السيد حسن نصر الله بطول نفس وأناة، رغم امتلاكه منذ زمن طويل لصواريخ الرعد والزلازل والشهاب. فنسَّق مع كثير من الأطراف اللبنانية (ميشال عون، سعد الحريري،...) من أجل انتزاع إقرارها بلبنانية مزارع شبعا وكفرشوبا وحق المقاومة في استرداد الأسرى اللبنانيين. أفلا يكفي ذلك لكي يبادر، إذن، إلى فعل ملموس لإطلاق الأسرى؟ أترأه يحتاج، بعد «مائدة الحوار الوطني» وجلسات التنسيق المذكورة، إلى إجماع وطني؟ وهل القيام باستفتاء شعبي على المقاومة (لا استفتاء نواب لا يمثلون إلا

سيأتي بنتيجة مغايرة لموافقة أكثرية اللبنانيين (لا إجماعهم - وهو أمرٌ مستحيلٌ أصلاً في أيّ موضوع) على حقّ المقاومة في العمل؟!



وأخيراً، حرامٌ على لبنان أن يدفَع من جديد بعد انتصاره عام ٢٠٠٠ إلى أن يكون محضَ مكانٍ للتجارة والسياسة و«الاقتصاد» كما يريد بعض اللبنانيين الشُّطَّار الذين يدينون المقاومة اللبنانية. إنَّ مَنْ ضَرَبَ التجارة والسياسة و«الاقتصاد» هو العدوُّ الإسرائيلي والعدوُّ الأميركي الذي يسلِّحه ويحميه، لا حزبُ الله الذي كان يمارسُ حقَّه في تحرير الأسرى. وإنَّ مَنْ ضَرَبَ مطارَ بيروت (المسمَّى حديثاً، ومن دون إجماعٍ وطني بالمناسبة، رغم أنَّ كلفةَ إعادة بنائه جاءت من مال جميع اللبنانيين، «مطارَ رفيق الحريري») هو العدوُّ الإسرائيلي والعدوُّ الأميركي، لا حزبُ الله عام ٢٠٠٦، ولا المقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٨. وبالمناسبة أيضاً، ألا يدلُّنا تدميرُ مطارنا الحديث على سوء تقدير الرئيس الراحل رفيق الحريري لأولويات لبنان - التي ينبغي، كما أرى ويرى الكثيرون، أن تكون أمنه في مواجهة إسرائيل (التي لن تكفَّ عن استهدافه واستهداف بناه التحتية) لا صورته «الحضارية» في أعين السائح والمستثمرين والخليجين و«الاجتمع الدولي»؟!

وحرامٌ أن يزعمَ أن لبنان «دفع ما يكفي لفلسطين»، وأنه من ثمَّ لا يلزمه أن يتضامنَ مع شعبها المذبوح ولو بعملية لتحرير أسراه (اللبنانيين!) قد تتزامنُ وضغطُ الآلة العسكرية الإسرائيلية على حكومة «حماس» المنتخبة. أكثرُ على لبنان أن يوقَّت تحريرَ أسراه مع تخفيفِ الوطأة العسكرية على شعب فلسطين؟ أنسينا مرارتنا، نحن اللبنانيين، حين كان «العرب» يسكتون عن اجتياح إسرائيل لنا ويصفقون لمنتخب الجزائر بعد انتصاره على منتخب بولندا لكرة القدم في سنة ١٩٨٢؟ أتريدون، أيُّها المثقفون والإعلاميون اللبنانيون الذين ضاقوا ذرعاً بفلسطين، أن نكون اليومَ مثل أولئك العرب الساكتين الذين أدنتموهم؟

وبالمناسبة أيضاً وأيضاً، حرامٌ على لبنان بعضُ الفلسطينيين القاطنين فيه، الذين التجأوا إلى لبنان قبل عقود، ونالوا الجنسية اللبنانية (خلافاً لمئات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين)، وأثروا واغتنوا فيه، ولكنهم اليومَ - وبعد أن صاروا لبنانيين - باتوا يتحدثون عن فصل المسارين اللبناني والفلسطيني، ويدينون توقيتَ عملية حزب الله لتخفيف الضغط على فلسطين. إنَّ ذلك الموقف، والحقُّ يقال، ليس تنكراً للأصل أو تنكراً للأهل المعدَّين في فلسطين، بقدر ما هو تناسٍ لحقيقة تاريخية ساطعة: وهي أن هذه المنطقة بأسرها، ولاسيما لبنان وفلسطين، كانت منطقةً مشتركةً واحدةً لكلِّ القاطنين فيها، قبل أن يمزقها الانتداب والاستعمار ويفصل الأخ اللبناني عن أخته الفلسطينية.

إنَّ لبنانَ الكَريمَ هو حليفٌ لفلسطينِ الكَريمةِ . ولا يَضيِّرُ لبنانَ ، بل يُعزِّهُ ، أن يَنتَصِرَ لشعبِ فلسطينِ وحكومتهِ المنتخبةِ ، متى استطاعَ إلى ذلك سبيلاً ، خاصةً حين يصبُّ الهدفُ الأساسُ في مصلحةِ لبنانِ المباشرةِ (وأعني قضيةَ أسراه) . وفي كلِّ الأحوالِ ، فإنَّ انتصارَ المقاومةِ اللبنانيةِ آتٍ آتٍ ، كما أكَّدَ رمزُ الكرامةِ العربيةِ اليومِ (نعم ، الكرامةُ ، أيُّها الليبراليون الوديعون) السيد حسن نصراللهُ ، وسيكونُ انتصاراً أيضاً لفلسطينِ . المطلوبُ هو الصمودُ على المبادئِ ، والتمسُّكُ برايةِ المقاومةِ ، والصبرُ الجميلُ .

قَدْرُ لبنانَ أن يكونَ جاراَ لعدوِّ شرسٍ هو إسرائيلُ . لكنَّ خيارَهُ الأكرمَ هو أن يكونَ إلى جوارِ مقاوميه الأبطالِ ، وإلى جوارِ شقيقتهِ فلسطينِ .

بيروت